الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.33/4
15 November 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية
جنيف، ٣ و٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

تقرير اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

أولاً - الجزء الأول من ملخص الرئيس: آثار عمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية ٢

ثانياً - الجزء الثاني من ملخص الرئاسة: آثار الخدمات المالية على التجارة والتنمية..... ١١

ثالثاً - المسائل التنظيمية ٢٦

المرفق

الحضور ٢٨

أولاً – الجـــزء الأول من ملخص الرئيس: آثار عمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية

ألف – مقدمة

١- قـــررت لجـــنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في دورتها السنوية الحادية عشرة (آذار/مارس ٢٠٠٧) عقد اجتماع خبراء بشأن آثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية. وتنص الفقرة ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو على أنه ينبغي للأونكتاد "أن يحلل ويعزز تبادل المعلومات عـــن أســـواق السلع الأساسية ... وتحليل ودعم تطوير آليات وقدرات مناسبة وفعالة للاستجابة لتقلبات أسعار السلع الأساسية ... وبخاصة عن طريق تحسين القدرة على استخدام أدوات حديثة لإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية بالإضافة إلى الأدوات المالية".

٢- وعقـــد اجـــتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية: آثار بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية في جنيف في ٣ و٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ونظـــر الجزء الأول من الاجتماع في تطور دور بورصات السلع الأساسية في إطار قطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية، وهي القطاعات التي خضعت للاتجاهات الكلية في مجالات التحرير والعولمة.

٣- وكان أمام الجزء الأول من الاجتماع المهام الرئيسية التالية:

(أ) استعراض دور بورصات السلع الأساسية المحتمل في مجال التنمية في قطاعات السلع الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) تقييم المتطلبات التنظيمية لمراقبة أنشطة بورصات السلع الأساسية؛

(ج) تحديد الدور الذي يمكن لبورصات السلع الأساسية أن تقوم به لحفز التكامل الإقليمي والتجارة بين الجنوب والجنوب.

٤- وأطلعت النقاشات اللاحقة الدول الأعضاء في الأونكتاد على أنواع البورصات الموجودة والخدمات التي يمكن تقديمها والفوائد التنموية التي يمكن أن تنشأ من جراء ذلك، بما يشمل أموراً منها، تيسير التكامل الإقليمي والـــتجارة بـــين الجـــنوب والجنوب. وأشير كثيراً إلى خبرة الممارسين من جميع أنحاء العالم النامي. كما سمحت النقاشـــات بإلقـــاء الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية عادة في إنشاء بورصات للسلع الأساسية يشكل وضع إطار تنظيمي مناسب لها أمراً بالغ الأهمية.

٥- وشدد الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي على أنه، رغم انتعاش السلع الأساسية الظاهر، لا تزال هـــناك تحديات كبيرة تتمثل في ترجمة الاتجاهات الإيجابية إلى مكاسب إنمائية مستدامة وحدٍّ من الفقر. وأشير إلى الطريقة التي أدت بها التحولات الهيكلية في قطاعات السلع الأساسية في العالم النامي إلى خفض تدريجي في الدعم الحكومي للعديد من المنتجين الزراعيين. وعليه، فقد تقلصت فرص وصول المنتجين إلى الأسواق بشروط مواتية،

وفي الحصول على خدمات الدعم مثل دعم الأسعار، والمعلومات عن الأسواق، والبنية الأساسية للتخزين والإمداد والتموين، والخدمات المالية والإرشادية. وفي هذا السياق، ساد اعتقاد بأن بورصات السلع الأساسية يمكنها أن تقوم بدور مفيد في تقديم بعض هذه الخدمات التي لم تعد الحكومات تقدمها. لذا، قد تعتبر البورصة عنصراً محتملاً، لكنه دينامي، في إطار استراتيجية للسياسة العامة موجهة نحو السوق من أجل تطوير قطاع السلع الأساسية.

٦- وقدمت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ورقة أمانة الأونكتاد. وشددت على أن نسبة كبيرة من فقراء وجياع العالم تعتمد في سبل عيشها على إنتاج السلع الأساسية. وعليه، فإن معالجة إشكالية السلع الأساسية تقع في صلب الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر.

٧- وعُرّفت بورصة السلع الأساسية بأنها سوق يتداول فيها مشترون وبائعون متعددون عقوداً متصلة بالسلع الأساسية على أساس قواعد وإجراءات محددة سلفاً تضعها البورصة. وقد تعمل بورصات السلع الأساسية على خفض تكاليف المعاملات المرتفعة التي تضر بمنتجي السلع الأساسية في البلدان النامية بتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وتقديم معلومات عن الأطراف المتعاقدة والأسعار ورتب المنتَّج. واسترعي الانتباه أيضاً إلى خدمات إدارة المخاطر التي قد تسمح بها بورصة السلع الأساسية - وهي الخدمات التي قد تحمي المشاركين في سلسلة السلع الأساسية المعرضين لمستويات عالية من تقلب الأسعار لولا ذلك لقوضت سبل العيش. كما بينت المديرة كيف يمكن لفوائد التنمية المتأتية من بورصات السلع الأساسية أن تنشأ ليس من الاستعمال المباشر لبورصة السلع الأساسية فحسب، بل من خلال عوامل خارجية إيجابية أيضاً، مثل تحسين الشفافية، ونشر المعلومات عن الأسواق، وتعزيز البنية الأساسية الداعمة للتجارة وتوفير فرص أفضل لتمويل السلع الأساسية.

٨- وقد تبين أن نسبة كبيرة من البورصات العالمية الرئيسية موجودة في العالم النامي، حيث تُتداول نسبة كبيرة ومتزايدة من التجارة العالمية في سوق السلع الأساسية الآجلة. بيد أنه اعتُرف بأن بورصة السلع الأساسية ليست لا حلاً شافياً كافياً ولا سهلاً لبلد نام. بل على العكس من ذلك، لا بد من النظر بجد في إمكان العمل بها في السياق المحلي، بما في ذلك طبيعة البيئة التمكينية والرقابة التنظيمية. وعليه، تم تشجيع البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على إقامة شراكات مؤسسية بين القطاع العام وبورصات السلع الأساسية لضمان شفافية الأسواق وكفاءتها من أجل جلب مكاسب الرفاهية إلى المشاركين في سلسلة السلع الأساسية.

باء - الفريق ١: بورصات السلع الأساسية - تجربة الآثار على التنمية

٩- نظر الخبراء في الجلسة غير الرسمية الأولى في آثار بورصات السلع الأساسية على التنمية. واتُفق عموماً على أن البورصات قد تمكن الأسواق من العمل بفعالية وكفاءة أكبر بالنسبة للمشاركين في سلسلة السلع الأساسية، مما يرفع من مستوى أداء القطاع ويمكن من إدارة المخاطر بصورة أفضل. وتبين أن الآثار الاقتصادية الناجمة عن البورصات تشمل تحسين بيئة النشاط التجاري وإمكانية أن يبني بلد من البلدان "نظاماً بيئياً من أوجه التآزر" بين المشاركين في السوق والبورصات والممولين والمستودعات، لتوسيع نطاق إمكانات التسويق. كما أن إيجاد منافسة أكثر تكافؤاً من خلال نشر المعلومات المستخدمة للتكنولوجيا كان حافزاً على تمكين صغار المزارعين.

١٠- وقيّم الخبراء كيف توفر بورصات السلع الأساسية بديلاً سوقياً للتدخل الحكومي المباشر. وبالإشارة إلى تجـــربة جنوب أفريقيا في مجال تحرير الأسواق، كانت هناك مزايا وعيوب ارتبطت بتحرير الأسواق مقابل تنظيم الأسواق. فمن المعتاد ألا يواجه المشاركون في أسواق منظمة مخاطر الأسعار، فالمعلومات المطلوبة توفرها الحكومة. بيد أن ذلك قد يكون على حساب الاقتصاد في شكل تشوهات في الأسواق، وإعانات تصدير وتكديس للموارد، مما قد يؤدي إلى ركود الأسعار. فحرية السوق لها مخاطر سعرية. والمنافسة قد لا تنصف الأضعف. لكن الكفاءة قد تزداد - وبالخصوص، قد يؤدي التقييم الواقعي لحالة العرض والطلب في السوق إلى اتخاذ قرارات بشأن الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

١١- وفي أعقـــاب موجة التحرير في التسعينات، غيرت الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية التي كانت أساس العولمـــة مـــن الأســـواق العالمية، مما وسع نطاق الدور المحتمل لبورصات السلع الأساسية. واتفق الخبراء على أن البورصـــات تحولـــت مـــن مراكز لمعاملات سلبية إلى كيانات دينامية بمقدورها تيسير التكامل لسلسلة الإمداد والسماح للمنتجين بأن تكون لهم قوة أكبر على تحديد الأسعار. وتحول العديد من بورصات السلع الأساسية إلى شركات مساهَمة تسعى إلى الربح وتتطلع إلى توسيع نطاق خدماتها ليشمل قاعدة أوسع من المستهلكين. وشجع التوسع في التجارة الإلكترونية على توفير المزيد من الفرص والانفتاح والشفافية.

١٢- وأشير إلى الكيفية التي يتيح بها تسيير بورصة السلع الأساسية إمكانات جديدة. فأصبح بإمكان المزارعين أن يـــتخذوا قـــرارات مستبصرة في مجالي البيع والامتناع عنه، وربط إنتاجهم بالمعايير المستقرة، وتقليص المركز المهيمن للتجار في سلاسل توريد السلع الأساسية. وقد يستجيب موردو المدخلات لمتطلبات رتب المنتجات الأعلى، وقد توفر المصارف وساطة مالية كلما أنشئت أنشطة جديدة لتسويق المنتجات الزراعية واتخذت شكلاً رسمياً.

١٣- وعُـــرض على الخبراء مثال من الهند يوضح نوع الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تحقق عند تحول تعاونية تسويقية من مشتر حكومي إلى مسوق متطور من خلال التعامل مع بورصات السلع الأساسية. فقد جمّعت تعاونية في ولاية هاريانا، بالهند، على نحو مربح احتياجات صغار المزارعين في مجالي التسويق والتحوط المالي لجلب منافع تشمل تثبيت الأسعار، وتجنب المبيعات الجبرية، وسجلات معاملات قابلة للمراجعة، وضمان جودة خدمات التخزين.

١٤- وأشير إلى مثال آخر وهو مبادرة في إثيوبيا، حيث شجعت الحكومة والقطاع الخاص على إنشاء بورصة. واعتبرت المبادرة عاملاً مهماً يرافق تسويق المنتجات الزراعية لصغار الحائزين في البلد، ويُتوقع أن تجلب للمزارعين مجموعة من المزايا:

(أ) التمكين: سيكون المزارعون أقدر على التفاوض على الأسعار نظراً إلى شفافية الأسواق والأسعار؛

(ب) النوعية: سيكون المزارعون قادرين على الحصول على علاوة للمنتَج ذي القيمة المضافة؛

(ج) الوصـــول إلى الأســـواق: بإمكـــان المزارعين الوصول إلى الأسواق الوطنية ولن يقتصروا على الأسواق المحلية؛

(د) إدارة المخاطر: بمقدور المزارعين تثبيت الأسعار عن طريق عقود التسليم الآجل؛

(هـ) التخطيط: يمكن للمزارعين استخدام أسعار آجلة يُسترشد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالزراعة.

١٥- ومن المتوقع تحقيق فوائد مماثلة في غانا كجزء من استراتيجية عامة لتحويل البيئة الزراعية للبلد من نسقها الحالي المتمثل في إنتاج وتخزين صغير الحجم وغير صناعي إلى شبكة متسقة من الإنتاج القابل للتصريف التجاري ومرافق التخزين المعتمدة. ومن شأن البورصة أن ترتقي بأداء القطاع، بما في ذلك من خلال التجارة في السلع الأساسية المنتجة محلياً في قطع أرض موحدة المقاييس ومصنفة الرتب تصنيفاً مناسباً ومدة صلاحيتُها موثَّقة ومضمونة. وفي المقابل، من شأن البورصة أن تمكن من تمويل إنتاج السلع الأساسية "دون فحص".

١٦- وسلط الخبراء الضوء على أهمية وجود بنية أساسية فعالة لسير عمل بورصات السلع الأساسية. ويشمل ذلك الإمداد بمعلومات تتسم بالكفاءة، ومستودعات معتمدة من البورصات ونظم إيصالات إلكترونية، وبنية أساسية تتعلق بجوانب التمويل والتداول والمقاصة في عمليات البورصة. وشُدد على أهمية انتهاج نهج يرمي إلى الارتقاء بمجمل "النظام البيئي" للسلع الأساسية. ففي الهند، ضُرب مثال على بورصة وضعت نظاماً فعالاً لاستطلاع أسعار البيع الفوري من الأسواق المجاورة للبلد لتوفير مرجع وطني معتمد للأسعار. وفي غانا، اعتُبرت مخططات ضمان السلع الأساسية بشيراً بالتجارة في أسواق النقد والأسواق الآجلة.

١٧- ودرس الخبراء وضع البلدان التي لديها أسواق رأسمالية متخلفة مثل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فمن سمات هذه الأسواق عادة سوء المعلومات عن الأسواق، وانخفاض مستويات الشفافية، وعقود غير ملزمة، وعدم وجود رتب للمنتجات. وغالباً ما عانت الزراعة نقصاً حاداً في التمويل رغم مساهمتها في الاقتصاد بنسبة تفوق ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واتفق الخبراء على أن السلع الأساسية غير التقليدية المنتَجة في تلك البلدان قد لا تُتداول في البورصات الدولية القائمة. بيد أن بورصة للسلع الأساسية أنشئت مؤخراً في ملاوي أفسحت المجال للتوسع من تسويق الأغذية إلى البن والمعادن والخدمات المالية وخدمات الحد من المخاطر، عبر استغلال تحالفات وروابط داخل أسواق بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واقتصاد جنوب أفريقيا الأكثر نضجاً.

١٨- واتفق الخبراء على أن من التحديات الرئيسية في مجال التنمية كيفية التأكد من أن مزارعي الكفاف يستطيعون الاستفادة من بورصات السلع الأساسية. وأشير كنقطة انطلاق إلى أن الوصول إلى سكان الريف، الذين يغلب عليهم الفقر وضعف المستوى التعليمي، يقتضي أن تكون البورصات في المتناول وسهلة الاستعمال. وينبغي أن تقترن أنشطة بورصات السلع الأساسية بحملات توعية واسعة النطاق لتشجيعهم على المشاركة. واعتبرت الهيئات التمثيلية مثل تعاونيات المزارعين ضرورية في تجميع احتياجات صغار المنتجين، مما يزيد من طاقتهم وقدرتهم التفاوضية.

١٩- وشُدد أكثر على قوة التغيير الكامنة في التكنولوجيا التي ينبغي استغلالها في توفير سبل وصول فقراء الأرياف إلى البورصات وتقديم الخدمات إليهم. وضُرب مثال على ذلك بالطريقة التي أقامت بها بورصة هندية للسلع الأساسية شراكات مع مؤسسات عدة لديها بنية أساسية ريفية واسعة، بما في ذلك الهيئة الوطنية للبريد، لتوفير نظم معلومات سوقية تقوم على التكنولوجيا. وقدمت هذه الشراكات معلومات وخدمات لمناطق في البلد لم تصل إليها حتى الطرق.

٢٠- وأخيراً، استعرض الخبراء نماذج مختلطة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في إدارة البورصات وتطويرها. واعتُمد نموذج كهذا في إثيوبيا وشمل ما يلي: (أ) الانتقال إلى شركة مساهَمة مع الفصل بين الملكية والعضوية والإدارة؛ (ب) كيان مادي مملوك للدولة؛ (ج) مقاعد تجارية دائمة مملوكة للأعضاء؛ (د) مجلس مشترك للمالكين والأعضاء؛ (هـ) جمعية وطنية للفاعلين في البورصة وهيئة تنظيمية قوية تقدم تقارير إلى رئيس الوزراء.

٢١- ومن التوصيات التي قدمها الخبراء إبان الدورة ما يلي: (أ) تواصل فعال بين البورصات الوطنية والإقليمية؛ (ب) التكامل بين إدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية والتمويل؛ (ج) المزيد من تقاسم المعلومات والأفكار بحيث تستفيد البلدان النامية من تجارب بعضها البعض.

جيم - الفريق ٢: منظورات بشأن الإطار التنظيمي المناسب لبورصات السلع الأساسية في الاقتصادات النامية

٢٢- ناقش الخبراء في الجلسة غير الرسمية الثانية التنظيم بوصفه شرطاً مسبقاً للنجاح في إنشاء بورصات السلع الأساسية، وركزوا على بورصات السلع الأساسية الآجلة. وتطرقوا إلى التحديات التنظيمية من مجموعة منظورات: (أ) المنظمون الوطنيون في كل من العالم المتقدم والعالم النامي؛ (ب) البورصة بوصفها هيئة ذاتية التنظيم؛ (ج) هيئة تمثيلية وسيطة للصناعة لها أهلية التنظيم الذاتي؛ (د) مستثمر مؤسسي سيشارك في بورصات العالم النامي. وطُرحت دراسة إفرادية عن الإطار التنظيمي والتحديات التي تواجهها البلدان في رابطة الدول المستقلة.

٢٣- ووُصفت بورصات العقود الآجلة بأنها أسواق منظمة تسير وفق القواعد وتعتمد على سلامة العقود وتتطلب وجود علاقة معقولة يمكن التنبؤ بها بين أسعار البيع الفوري والأسعار الآجلة. ففي عقد البيع الآجل القائم على سلعة أساسية عينية، اعتُبر من الضروري وجود لوائح تنظيمية متينة تدعم العنصرين المكوِّنَين لعقد آجل يمكن تسليمه عيناً أي العقد التجاري للسلع الأساسية الرئيسية والصك المالي المرتبط به.

٢٤- وشُدد على وجوب وجود نظام قانوني مناسب يوفر اليقين الذي تحتاج إليه السوق. وقيل إن العناصر القانونية المطلوبة لضمان حسن أداء البورصة تشمل الآتي:

(أ) قانون تجاري يتعلق بإنفاذ العقود؛

(ب) قانون خاص بالإعسار يسمح بتحويل المراكز؛

(ج) حفظ مناسب للهامش المودَع والمستحقات؛

(د) معاملات ضريبية ملائمة؛

(هـ) توفير الحماية قبل نشر المعلومات الحساسة للسوق؛

(و) عدم التدخل الحكومي المفاجئ.

ومن الجوانب المهمة الأخرى لوجود إطار تنظيمي متين توافر الشفافية والثقة في مواصفات العقود وعملية التسليم، والأمـــن في عملـــية تحســـين شـــروط الائتمان، وعمليات موثوق بها في مجالي المقاصة والتسوية، والنوعية المالية للمشاركين في الأسواق، ومنع إساءة استغلال السوق، والاستمرارية (وتوقع الاستمرارية) في السوق.

٢٥- ولدى دراسة البنية التنظيمية في الهند، أُوضِح كيف عملت أنشطة المنظِّم على ضمان أداء الأسواق مهمَّتَي اكتشاف الأسعار وإدارة مخاطر الأسعار، ودعم سلامة النظام المالي. ومن الأدوات الحاسمة لتحقيق هذه الأهداف:

(أ) دعـــم سلامة السوق: تدقيق الحسابات، والرقابة والرصد، فضلاً عن وضع حدود على مراكز المضاربة المفتوحة؛

(ب) الحفـــاظ على الاستقرار المالي: نظام فعال لتحديد الهوامش، ومتطلبات بشأن الحد الأدنى لرأس المال من أجل المشاركة في الأسواق؛

(ج) حماية المستثمرين: ضوابط بشأن ممارسات الوسطاء غير المتقيدة بالمبادئ، وضمان معاملة عادلة للمشاركين في الأسواق من قبل البورصات؛

(د) الحفـــاظ على الاتساق بين الأسعار الآجلة والأسعار الفورية: ضمان قبول "التهديد بالتسليم" وتسوية نهائية على أساس أسعار دقيقة للبيع الفوري.

ومـــن الضـــرورات التنظيمية الأخرى توعية صناع القرار وصناع الرأي بمزايا الأسواق الآجلة للسلع الأساسية، والتثقيف والتوعية للتشجيع على المشاركة في الأسواق بمسؤولية.

٢٦- وأبرز الخبراء كيف أن البورصة نفسها هي عنصر مهم في الإطار التنظيمي وأنها ذاتية التنظيم لتوفير الرقابة على أسواقها من عدد من الأبعاد:

(أ) شروط تعاقد محددة بوضوح؛

(ب) المتانة المالية للمشاركين في الأسواق؛

(ج) أسواق خالية من التلاعب.

ويمكـــن للبورصـــات، عبر تداول عقود موحدة المعايير، أن توجد اليقين بشأن نوعية المنتَج وشروط التسوية التي تقبلها السوق بسهولة. ويُكفل الاستقرار المالي عبر غرفة مقاصة مركزية تقوم بدور المشتري بالنسبة إلى كل بائع وبدور البائع بالنسبة إلى كل مشترٍ، عازلة السوق بفعالية عن انهيار أي طرف فاعل فيها. إن منع إساءة استغلال السوق عنصر حاسم في الاستدامة لأن البورصة لن تُستعمل إن تبين أن بيئتها التجارية غير منصفة.

٢٧- واســـتعرض أحد المستثمرين المؤسسيين العالميين الكيفية التي يمكن بها للبورصات أن تمهد السبيل للتنمية الاقتصادية عبر تسعير السلع الأساسية التسعير الصحيح وإدماجها في التجارة العالمية. وأشير إلى أن من الضروري، عند إنشاء البورصات، وضع قواعد تيسر الوصول إليها مجال واسع من المشاركين في السوق، بمن فيهم المؤسسات

الوطنية والدولية. ومن بين المتطلبات الرئيسية التي تم تحديدها غرس مبادئ توجيهية واضحة وعملية في مجال إدارة المخاطر، ووضع أطر للإبلاغ في الوقت المناسب ويمكن إدارتها، وإيجاد ثقافة للإشراف على الأسواق الذي يراعي المبادئ، ووضع لائحة تنظيمية واضحة ومختصرة للبورصة. كما ينبغي تجنب التنظيم الجزئي بديلاً عن بنية أساسية سوقية مُحكمة وواضحة التوجه.

٢٨- ومن الدعامات المحتملة أيضاً للإطار التنظيمي وجود هيئة تمثل وتشرف على أنشطة الوسطاء السوق، مثل السماسرة. فكل الوسطاء الذين يشاركون في المعاملات الآجلة في الولايات المتحدة مكلفون قانوناً بالانضمام إلى الرابطة الوطنية للعقود الآجلة، وهي كيان ذاتي التنظيم يقدم أربع خدمات أساسية، هي: (أ) فحص الشركات للتأكد من أنها تستوفي معايير النوعية في مجال تقديم الخدمات؛ (ب) التحقق من امتثالها للقواعد واتخاذ إجراءات تأديبية عند انتهاكها لها؛ (ج) فض النزاعات بين الأعضاء؛ (د) توعية الأعضاء بالمسؤوليات التنظيمية وبالفرص والمخاطر التجارية.

٢٩- وكشفت تجربة كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان كيف أن المحاولات المبكرة لإنشاء بورصات للسلع الأساسية في التسعينات فشلت - كما يُفترض - بسبب عدم وجود نظم متقدمة للمقاصة والتسليم، مما يدل على وجود اختلالات تنظيمية. فقد كان يجب أن تتطور الأطر التنظيمية في هذه البلدان لكي تيسر نشوء البورصات. ومكن ذلك بورصات رابطة الدول المستقلة من إيجاد بيئات تجارية أمتن، تشمل السلع الأساسية في قطاعي الزراعة والطاقة.

دال - الفريق ٣: التكامل الإقليمي والتجارة بين بلدان الجنوب وبورصات السلع الأساسية فيها - تجارب وإمكانات

٣٠- بين الخبراء في الجلسة غير الرسمية الثالثة كيف سهلت بورصات السلع الأساسية الروابط التجارية الإقليمية وبين بلدان الجنوب في قطاع السلع الأساسية بطرق شتى. وضُربت ثلاثة أمثلة.

٣١- المثال الأول كان مبادرة تسعى إلى إنشاء بورصة للسلع الأساسية مشتركة بين البلدان الأفريقية، ينشئ المركز الرئيسي في بوتسوانا فروعاً له في بلدان أفريقية أخرى. واعتُرف بما تنطوي عليه المبادرة المقترحة من إمكانات لمعالجة المشكلات المزمنة التي تواجه قطاعات السلع الأساسية الأفريقية - سلاسل عرض مفككة، وقيمة مضافة متدنية، وانخفاض النصيب في التجارة الدولية. وكانت الفرص الممكنة لا تقاوم:

(أ) التنسيق بين المنتِج الإقليمي والأوساط التجارية؛

(ب) توفير نظام تجاري موحد بوصفه آلية للتجارة الإقليمية؛

(ج) توسيع نطاق الإطار التنظيمي لبوتسوانا كمعيار لقياس أداء بلدان أخرى؛

(د) توفير التعليم والتدريب للمشاركين الأفارقة في سلسلة السلع الأساسية.

بيد أنه يجب أولاً التغلب على العديد من التحديات: (أ) الاختلافات بين الإطارين المالي والتنظيمي؛ (ب) تباين النظم الوطنية في مجالات التجارة والدفع والمقاصة؛ (ج) ضعف التعاون بين البلدان.

٣٢- وعُرضت دراسة إفرادية عن كيفية استعمال أدوات سوقية مواتية للبورصة للتحكم في حالات العجز والفائض الغذائي في أحد أقل البلدان نمواً، هو ملاوي. ففي كل حالة، كانت العقود المالية المرتبطة بسلعة أساسية - الخيارات واتفاقات إعادة الشراء - تحدد حسب أسعار مرجعية من بورصة للسلع الأساسية في جنوب أفريقيا، بوساطة من مصارف وتجار القطاع الخاص، وتنسيق من المجتمع الدولي.

٣٣- وشُدد على أهمية بورصة السلع الأساسية الراسخة في جنوب أفريقيا بوصفها معياراً للأسعار ونوعية المنتجات للسوق الإقليمية للجنوب الأفريقي. وسُلط الضوء في هذا الصدد على الطريقة التي أدت بها بورصة السلع الأساسية إلى تمكين التجارة ليس في الأدوات التي توفرها البورصة مباشرة فقط، بل أفضت أيضاً إلى إمكانية تنظيم حلول أشد تعقيداً يتم التفاوض عليها خارج البورصة أو في "السوق غير الرسمية" بين الأطراف المتعاقدة الراغبة في ذلك. ويجب تكييف هذه الحلول كما ينبغي لتناسب حاجات آحاد البلدان.

٣٤- وحُددت مزايا عدة للحكومات: إدارة عدم اليقين بفعالية، وتحسين المرونة، وتخفيف العبء الضريبي، وبناء الثقة في كفاءة الحلول القائمة على السوق. وزادت الثقة في التجارة مع الشركاء الإقليميين لأن التجارة قامت على معايير شفافة منشؤها البورصة. غير أنه تم تحديد بعض القيود أيضاً، منها تكلفة وتعقيد العقود المتفاوض عليها، والحاجة إلى تخطيط متين وإدارة التدفقات النقدية، والتحديات في النقل وخطر عجز الطرف المتعاقد.

٣٥- واستعرض المثال الثالث الهيكلة الإقليمية لبورصات السلع الأساسية العينية في أفريقيا. وشُدد على أهمية التوصل إلى كتلة حرجة تجمع بين الأسواق المحلية الصغيرة التي عانت من قطاعات سلعية مجزأة غير شفافة تنقصها البنية الأساسية الكافية، ويفتقر منتجوها غالباً إلى القدرة والموارد والتوعية لرفع مستوى أدائهم.

٣٦- وأبرز النقاش كيف يجري في جنوب أفريقيا، وعلى نحو تزايد في أسواق بلدان أفريقيا أخرى بما فيها أوغندا، وضع برنامج عمل وطني لمتعهدي المستودعات من أجل "نزع الصبغة المادية" عن السلع الأساسية العينية وتحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول وللتمويل المصرفي - إيصال المستودع الإلكتروني. وفي الوقت الذي أنشئ فيه أيضاً في جنوب أفريقيا بورصة نشطة للعقود الآجلة، فإن الحاجة قد تدعو أولاً، في بلدان أخرى، إلى وضع نظام تداول ومقاصة "غير مسجل في البورصة" يستند إلى إيصال المستودع الإلكتروني. وهكذا، يمكن لتعاونيات المزارعين بناء القدرات الضرورية لتعمل بصفتها مجمعاً لصغار المنتجين. ويمكن لاحقاً إنشاء بورصة على هذا الأساس عندما تكون السوق جاهزة، تليها الهيكلة الإقليمية في شكل بورصات وطنية مرتبطة بعضها ببعض. ومن شأن وضع نظام لـ "التسوية الموازية" تشجيع التجارة الإقليمية رغم سيادة الرقابة على أسعار الصرف. ومن شأن هذا النظام أن يحدد مسار التجارة عبر بلدان ثالثة بدون تلك الرقابة.

٣٧- وشدد خبراء يمثلون مؤسسات من أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وشرقها على جدوى وأهمية بورصات السلع الأساسية بوصفها أداة لحفز التكامل الإقليمي والتجارة بين بلدان الجنوب. واعترفت الأرجنتين والبرازيل بأهمية التكامل الإقليمي بوصفه وسيلة لمنح المنتجين قدرة أكبر على تحديد الأسعار في أسواق فول الصويا العالمية

وتنشيط التجارة بين بلدان الجنوب، لا سيما مع الاقتصادات الآسيوية سريعة النمو. وكانت بورصات السلع الأساسية في المنطقة في مقدمة هذا التكامل، إذ تعاملت مع التحديات التقنية والتنظيمية في الوقت الذي تواصلت فيه مع البورصات الآسيوية لوضع طرائق لتبدد شواغل المشترين بشأن نوعية المنتج، والنقل وتدفقات الائتمان/المدفوعات.

٣٨- وفي جنوب أفريقيا وشرقها، يمكن أن تمثل بورصات السلع الأساسية الوطنية والإقليمية قوة دافعة لوضع نظم متكاملة وفعالة للتسويق الزراعي في المنطقة. إن اتباع نهج على المستوى الإقليمي هو وسيلة مهمة لزيادة الاستثمار، مما يمكّن المنطقة من استغلال الموارد غير المستغلة، والحد من التبعية للفاعلين الخارجيين. وحُددت بعض التحديات الرئيسية لتشكيل البورصات الإقليمية. وتشمل هذه التحديات خفض التعريفات وتنسيقها، والتغلب على شواغل النوعية، لا سيما تلك المتصلة بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية.

هاء - دور الأونكتاد

٣٩- حث المشاركون الأونكتاد على مواصلة تعزيز عمله بشأن بورصات السلع الأساسية من خلال دعائم عمله الثلاث - البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية - مع التركيز على المجالات التالية:

(أ) دراسة موقع بورصة السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجال السلع الأساسية؛

(ب) تثقيف أصحاب المصلحة المعنيين وتوعيتهم وبناء توافق الآراء بينهم بشأن الدور الإنمائي المحتمل الذي يمكن أن تؤديه بورصات السلع الأساسية؛

(ج) تحديد الفرص الجديدة لإيجاد حلول لمشاكل التنمية تستند إلى نشاط البورصة؛

(د) تقديم الدعم التقني للبلدان النامية التي تسعى إلى إنشاء بورصات للسلع الأساسية أو ترقيتها؛

(هـ) تصدُّر أعمال المجتمع الدولي.

٤٠- واعترف الخبراء بأنه لم يكن ممكناً مناقشة وافية لكثير من القضايا في إطار الاجتماع الذي دام يوماً واحداً، فاقترحوا أيضاً أن يدرس الأونكتاد المتابعات المحتملة لهذا الاجتماع حسب متطلبات مختلف أصحاب المصلحة في قطاع السلع الأساسية.

٤١- وأوصى المشاركون بأن يضع الأونكتاد أعماله بشأن السلع الأساسية - بما فيها بورصات السلع الأساسية والقضايا المرتبطة بها - ضمن البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مؤتمره الثاني عشر. وأشير بوجه خاص إلى دعم إنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية والمعاملات المشتقة ودعم مبادرة بورصة السلع الأساسية الوطنية في غانا، من بين مناطق جغرافية وقطاعات أخرى يمكن للأونكتاد أن يقدم دعمه لها.

ثانياً –الجزء الثاني من ملخص الرئيس: آثار الخدمات المالية على التجارة والتنمية

٤٢- أفصح الخبراء عن آرائهم بشأن الخدمات المالية الرئيسية وآثارها على التجارة والتنمية في سياق أهداف البلدان الأوسع نطاقاً في مجالي النمو والتنمية. وأتاح الاجتماع للأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص فرصة استكشاف مختلف جوانب الخدمات المالية في إطار نقاش مفتوح على الصعيد الدولي. وسلطت النقاشات الضوء على خيارات السياسة العامة لرفع مستوى مساهمة الخدمات المالية في النمو والتنمية. وأشاد المشاركون بأمانة الأونكتاد لوثيقة المعلومات الأساسية الممتازة التي أعدتها TD/B/COM.1/EM.33/2 وللنهج الشامل الموجه إلى التنمية الذي سلكه الاجتماع، الذي جاء في الوقت المناسب في ضوء الأزمة المالية الناشئة.

ألف – اتجاهات السوق العالمية في مجال الخدمات المالية

٤٣- بحث الاجتماع القضايا المتعلقة بثلاثة قطاعات فرعية رئيسية في مجال الخدمات المالية: التأمين والأعمال المصرفية والأوراق المالية. ففي خلال العقدين الماضيين، زاد تنوع التجارة الدولية في الخدمات المالية وحجمها زيادة كبيرة. وارتفعت صادرات الخدمات المالية إلى ٢٠٠ مليار دولار (٢٠٠٥) بمعدل سنوي قدره ١٤ في المائة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

٤٤- وهيمنت البلدان الصناعية على تلك السوق بنسبة ٩١ في المائة من مجموع الصادرات. بيد أن بعض البلدان النامية (لا سيما تلك التي لديها أسواق مالية أكثر تقدماً برزت بوصفها بلداناً مهمة في مجال تصدير الخدمات المالية. وستدار العولمة المقبلة لصناعة الخدمات المالية من جانب السوق (مثلاً فئات أصول جديدة، وأسواق التقاعد/المعاش، واقتصادات الأسواق الناشئة) ومن الجانب التشغيلي (مثلاً الرقابات الداخلية، ونقل العمليات إلى الخارج، والابتكار، والإبلاغ المالي، والامتثال للوائح التنظيمية).

٤٥- وأصبحت الخدمات المالية العالمية أكثر تركيزاً. فقد ازداد تركُّز الأصول المصرفية بين أهم ٢٥ مصرفاً بنسبة أكثر من ٤٠ في المائة، وزادت هيمنة المصارف الأوروبية من بين أهم ٢٥ مصرفاً بنسبة ٦٣ في المائة. وكان هدف شركات البلدان النامية هو زيادة نصيبها في الأسواق العالمية والمحلية. وزاد توغل المصارف الأجنبية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة كبيرة: فقد زاد عدد المصارف الأجنبية العاملة في البلدان النامية بنسبة ٥٨ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦، في حين انخفض عدد المصارف المحلية في البلدان النامية بنسبة ٢٤ في المائة في أثناء الفترة نفسها. وإذا كانت نسبة المصارف الأجنبية في عدد المصارف الإجمالي قد ارتفعت في جميع البلدان النامية، فإن النمو كان أشد ارتفاعاً في البلدان النامية منخفضة الدخل. والاتحاد الروسي مثال على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فقد دخل اتحاد مصارف أوروبية في عام ١٩٨٩؛ وفتح ١٣ مصرفاً آخر من المصارف الأجنبية فروعاً لها في عام ١٩٩٣، وبلغ العدد الإجمالي للمصارف الأجنبية العاملة في هذا البلد ١٨٠ مصرفاً.

٤٦- وكانت أغلبية المصارف الأجنبية من البلدان الصناعية، لكن مصارف البلدان النامية أصبحت جزءاً من هذا الاتجاه أيضاً. وبلغت حصة المصارف من البلدان النامية في مجموع المصارف الأجنبية العاملة في البلدان النامية (مصارف الجنوب العاملة في الجنوب) نحو ٣٠ في المائة. وكانت هذه المصارف ممثَّلة بقوة في البلدان النامية الأعلى

في فئة الدخل المتوسط من حيث العدد المطلق، لكن حضورها في البلدان النامية المنخفضة الدخل كان أكبر نسبياً. بيد أنها، لا تملك في المجمل سوى ١ في المائة من جميع الأصول المصرفية. وجاءت معظم مصارف بلدان الجنوب في الغالب من البلدان النامية الأعلى في فئة الدخل المتوسط (مثل البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا) والهند، لكن المصارف من البلدان المنخفضة الدخل (مثل بنن) بدأت تبزغ أيضاً. وزاد عدد مصارف الجنوب العاملة في الجنوب من ١٦٨ مصرفاً في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥٦ مصرفاً في عام ٢٠٠٦؛ وتميل إلى العمل داخل المنطقة والاستثمار في البلدان النامية الأصغر/الأفقر.

٤٧- وحلل الاجتماع السبل الجديدة في مجال تقديم الخدمات المالية: (أ) حققت النماذج التجارية الجديدة روابط بين القطاعات الفرعية (مثل التأمين المصرفي)؛ (ب) أنشأت التكتلات شركات قابضة مالية شملت التأمين والأعمال المصرفية والأوراق المالية؛ (ج) توسعت عمليات الاندماج والتملك عبر القطاع الفرعي للأشجار؛ (د) ظهرت أدوات مبتكرة لمنتجات/استثمارات مالية (مثلاً الأدوات المشتقة والمقايضات والمنتجات المالية شديدة التعقُّد والإحكام). كما استُحدثت منتجات جديدة في إطار المعاملات المصرفية الإسلامية والتمويل البالغ الصغر، وكلاهما مهم للعديد من مصارف الجنوب العاملة في الجنوب. فالمعاملات المصرفية الإسلامية نمت بقوة في بلدان نامية عدة، بما فيها الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وماليزيا ومصر. وهي معاملات متكاملة (تقدم مجموعة كبيرة من خدمات الائتمان والاستثمار) وتحكمها معايير ومؤسسات تنظيمية/تحوطية خاصة بها. وفي إثر نجاح مصرف غرامين (بنغلاديش)، شهد التمويل البالغ الصغر نمواً دينامياً في البلدان النامية. وتقدم مؤسسات التمويل البالغ الصغر بشكل متزايد خدمات متكاملة، بما فيها التأمين البالغ الصغر ومخططات الإدخار التقاعدي وقروض التعليم والتأمين على الحياة بدون اشتراكات (لتغطية تكاليف الجنازة). وتكرر نموذج مصرف غرامين عبر نهج البناء فالتشغيل فنقل الملكية بواسطة صندوق غرامين الاستئماني (مثلاً في ميانمار وكوسوفو وتركيا وكوستاريكا وغواتيمالا وإندونيسيا).

٤٨- وناقش المشاركون أهم القوى المحركة لدخول المصارف الأجنبية إلى أسواق البلدان النامية، بما فيها تحرير التجارة/الاستثمار، وخصخصة المصارف المملوكة للدولة، وجوانب التقدم التكنولوجي. والباعث على تحول اهتمام شركات الخدمات المالية إلى أسواق البلدان النامية هو مستويات المنافسة المنخفضة نسبياً (السوق المستهدفة) وكثافة/تشبع السوق (سوق البلد الأصلي). ومع ذلك، فإن بعض البلدان النامية ذات قطاعات الخدمات المالية المنفتحة لم تسترع سوى اهتمام محدود من الشركات الأجنبية. وعندما تدخل هذه الشركات، فإنها قلما تقدم نفس مجالات الخدمات التي تقدمها في أسواقها الرئيسية. فانفتاح الأسواق شرط ضروري لكنه ليس كافياً لتشجيع دخول الشركات الأجنبية وما يترتب على ذلك من زيادة جودة الخدمات.

٤٩- ومن العوامل الأخرى التي تكمن وراء قرارات شركات الخدمات المالية الأجنبية بالاستثمار والتنويع (أ) روابط التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (المصارف التي تتبع عملاءها)؛ (ب) القرب الجغرافي/الثقافي؛ (ج) فرص الربح/تنويع المخاطر؛ (د) التحويلات المالية والأعمال التجارية المرتبطة بالمهاجرين؛ (هـ) الاستقرار السياسي؛ (و) الحكم الرشيد؛ (ز) وجود مناخ استثماري منفتح وشفاف؛ (ح) استقرار الاقتصاد الكلي؛ (ط) جودة البنية الأساسية والأطر القانونية. وشدد القطاع الخاص على حافز تحقيق الربح مشيراً إلى أن وجود طلب مرتفع ونشط بما يكفي وأسواق كبيرة هو شرط حاسم لدخول الأسواق. ومن وجهة نظر المستثمر، يمكن لحجم الأسواق وإمكاناتها أن يعوضا أوجه القصور

(الحواجز أمام النفاذ إلى الأسواق والصعوبات التنظيمية). وقد تسمح اتفاقات التجارة الإقليمية التي تضم البلدان النامية الصغيرة المجاورة إلى زيادة قدرة أسواقها على اجتذاب الشركات الأجنبية.

٥٠- وبالنسبة إلى البلدان النامية، تدعو الحاجة إلى تشجيع المشاركة الأجنبية والحفاظ عليها. فالمصارف وشركات التأمين تخرج من الأسواق الوطنية عندما يتبين أن الأعمال غير مربحة، مما يحدث اختلالات اقتصادية تشمل البطالة.

٥١- وتخلفت أقساط التأمين العالمية عن النمو الاقتصادي العالمي، مما جعل البلدان النامية تكافح من أجل زيادة أقساط التأمين. وفيما يتعلق بحصص أقساط التأمين العالمية، بلغ نصيب أوروبا الغربية منها ٣٧ في المائة، تليها أمريكا الشمالية (٣٤ في المائة) واليابان والاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع (١٧ في المائة). وكان نصيب أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى ١ في المائة لكل منطقة.

٥٢- وفي أسواق الأسهم العالمية، أنعشت العولمة قيَم رسملة أسواق الأوراق المالية. وكانت نسبة هذا النمو مرتفعة وخاصة في البلدان النامية الكبيرة الحجم. وسعت العديد من الاقتصادات الصغيرة وأقل البلدان نمواً أيضاً إلى تطوير أسواق الأسهم لديها لجذب الاستثمار الأجنبي. أما الشركات الأكبر الناجحة في البلدان النامية، ففضلت الحصول على رأس المال في أسواق الأسهم بدلاً من إلتماسه بالقروض المصرفية. ومن شأن الحصول على التمويل من خلال أسواق الأسهم أن يقلص الطلب على القروض، وكان أقل استقراراً من القروض المصرفية التقليدية.

٥٣- وتُقدم العدوى القادمة من سوق الإقراض على المخاطر غير المضمونة في الولايات المتحدة وتجارب مؤسسة "نورثرن روك" (Northern Rock) (المملكة المتحدة) أمثلة حية على هشاشة الأسواق العالمية والحاجة إلى تعزيز التنظيم للاحتماء من المضاربة على الأدوات المالية. وسُلط الضوء على حاجة البلدان النامية إلى تعزيز اللوائح التنظيمية للحد من التعرض للصدمات الخارجية، كما ألقي الضوء على حاجة المصارف المركزية إلى التدخل في الأسواق المالية والتعاون في هذا المجال.

باء - الخدمات المالية والتنمية

٥٤- الخدمات المالية محورية في التنمية. فهي قطاع بنيوي أساسي له روابط خلفية - أمامية، ويدعم زيادة الكفاءة الاقتصادية ويتصدى للقيود على جانب العرض، ويحسن مستويات المعيشة (من خلال أمور منها التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والقروض الاستهلاكية). وبإمكان قطاعات الأعمال المصرفية والتأمين والأوراق المالية جيدة الأداء أن تدعم النمو الاقتصادي وتوفر الحماية المالية من الخسائر وتستحث الاستثمار في البنية الأساسية. وتتبع البلدان استراتيجيات ومقاصد سياسية مختلفة - بما فيها الخصخصة - لإنشاء قطاعات خدمات مالية قادرة على المنافسة.

٥٥- ومن شأن المنافسة ودخول الشركات الأجنبية أن يرفعا مستوى الكفاءة ويشجعا على نقل مهارات/تكنولوجيات الإدارة ويساعدا على إعادة رسملة الشركات المحلية. وبإمكان فتح بورصات الأوراق المالية أمام الأجانب أن يزيد تدفقات رأس المال الداخل، مما يحفز النمو الاقتصادي. ويمكن للنمو والتنويع في الخدمات المالية أن يدعما التنمية (مثلاً بجذب تدفقات رأس المال الداخلة، وتعزيز المنافسة، وتحسين تنويع المنتجات/الخدمات

عالية الجودة). ففي كينيا على سبيل المثال، شجع التحرير على تدفق رأس المال الداخل تدعمه مشاركة متعاظمة من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية. وفي حين أن الصلة بين الانفتاح وزيادة الاستقرار غير ثابتة بوضوح، إلا أن البلدان التي يوجد بها عدد أكبر من المصارف الأجنبية تعرضت لأزمات مالية أقل. وكان رأي البعض خلاف ذلك.

٥٦- بيد أن وجود المزيد من المصارف، ومنها المصارف الأجنبية، لا يعني دائماً زيادة توافر الائتمان. فحصول القطاعات الخاصة في البلدان النامية على الائتمان كان أصعب في البلدان التي بها عدد أكبر من المصارف الأجنبية، مما يشير إلى أن المصارف الأجنبية ربما كانت تختار أفضل الأوراق المالية الرائجة وتغفل الأقل قيمة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن المصارف الأجنبية تقدم مجموعة محدودة من الخدمات في البلدان النامية مقارنة بأسواق البلدان الصناعية التي تنتمي إليها.

٥٧- وأثارت المناقشات شواغل إنمائية. فدخول الشركات الأجنبية قد يقود إلى انخفاض الأرباح أو تدني هوامش الربح أو الضغط من أجل خفض التكاليف أو التعثر المالي أو تشبع الأسواق، أو غير ذلك من أمور، مما يقيد حركة الشركات المحلية الناشئة. وتشمل القضايا الهيكلية المدخرات المحلية. واسترعي الانتباه إلى الصعوبات في إدارة عمليات التحرير والتجارب المختلطة على النحو الواجب. وبالنظر إلى الشواغل المتعلقة بالآثار التي يحدثها مقدمو الخدمات المالية الأجنبية، تود بعض الحكومات الإبقاء على وجودهم في الأسواق المحلية.

٥٨- ووجد الاجتماع أن الحد من الآثار السلبية المحتملة لتحرير الخدمات المالية يتطلب إطاراً تنظيمياً فعالاً يسبق التحرير. فالتحرير في حد ذاته لا يكفي للاستفادة من المزايا الإنمائية للعولمة؛ فهو يحتاج إلى نهج متدرج مناسب يقترن بأنظمة محلية فعالة. وتؤدي سياسات الاستحواذ على أنصبة السوق وظروف الاقتصاد الكلي أيضاً دوراً مهماً في تحديد آثار تحرير الخدمات المالية.

٥٩- وأبرز المشاركون أهمية حصول الجميع على الخدمات المالية من أجل التنمية، مشيرين إلى أن ذلك يبين الحاجة إلى استكمال آليات السوق. والقروض تكون عموماً في متناول الشركات الكبيرة التي لها سجلات ائتمانية مستقرة وأصول حقيقية للقروض الممنوحة بضمانات إضافية. غير أن الوصول إلى القروض ظل صعباً بالنسبة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكثير منها يعمل في القطاع غير الرسمي، ومعظمها ليس له سجلات ائتمانية يمكن إثباتها. وفي كينا، نفذت الحكومة سياسات إقراض شامل تساعد المزارعين/سكان الريف على الحصول على تسهيلات الائتمان/الادخار. وفي بنغلاديش، دعم مصرف غرامين روح المبادرة، مما أنعش الاقتصادات الريفية.

٦٠- وتبين حالة زامبيا أهمية إجراء إصلاحات سياساتية متكاملة جيدة التدرج، وتوافر الشروط المسبقة الصحيحة لجني ثمار التنمية من عملية التحرير. وبعد تحرير الخدمات المالية (١٩٩٢)، دخلت مصارف عدة؛ وانهارت تسعة مصارف بسبب عدم وجود أطر تنظيمية سليمة. وحتى بعد وضع الأطر التنظيمية، واجه القطاع مشكلة النهج الانتقائي للأوراق المالية الرائجة. ونجم عن ذلك، إضافة إلى ظروف الاقتصاد الكلي غير المواتية وتزايد عمليات الاقتراض المصرفي، توافر مبالغ قليلة من القروض للمشاريع الخاصة.

٦١- وللنهوض بتصميم السياسات في البلدان النامية، هناك حاجة إلى (أ) فهم أفضل لمزيج السياسات والإصلاحات المناسبة لبناء خدمات مالية قادرة على المنافسة وبناء قدرات العرض المحلية؛ (ب) معرفة أفضل بالعوامل التي تؤثر على قرارات المؤسسات المالية الأجنبية لدخول الأسواق النامية والخروج منها والآثار الإنمائية الملازمة لها؛ (ج) تحسين جمع البيانات وتطبيق منهجيات أفضل؛ (د) فهم أفضل للفرص المتاحة للبلدان النامية في مجال التصدير.

جيم - الخبرات في مجال الإصلاح التنظيمي

٦٢- إن أهمية وضع أطر سليمة على صعيد السياسة العامة والتنظيم والإشراف والمؤسسات لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من تحرير الخدمات المالية قد سلطت الضوء على الحاجة إلى تحديد وتيرة الإصلاحات التنظيمية وتصميمها بصورة سليمة. وتضمنت إصلاحات القطاع المالي تحرير التجارة في الخدمات المالية والتحرير المالي. وقد شكل تحرير التجارة في الخدمات المالية جزءاً من عملية تحرير مالي أوسع نطاقاً. وتضمنت هذه العملية إزالة التشوهات التي تعرقل توزيع رأس المال بكفاءة في النُظم المالية المحلية. كما تضمنت إزالة الضوابط التنظيمية الداخلية، وتدويل الخدمات المالية وفتح حساب رأس المال. ولم ينطو تحرير التجارة في الخدمات المالية تلقائياً على تحرير حساب رأس المال، ولكن ثمة روابط بينهما، مثلما يتضح من الحاشية ٨ بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وقد شددت الخبرات في مجال تحرير حساب رأس المال على أهمية الشروط المسبقة للتحرير من أجل تحقيق المكاسب المنشودة.

٦٣- وقد أجرت بلدان كثيرة إصلاحاً تنظيمياً تكرر حدوثه في بيئات محلية ودولية دينامية سريعة التطور.

٦٤- وبالنسبة لمصر، كان الإصلاح عملية تدريجية تجري خطوة بخطوة على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي. وتضمنت المبادئ الرئيسية الإقرار بأن الخدمات المالية هي المحرك الحافز للاقتصاد وبالدور الذي تؤديه قوى السوق في تحسين كفاءة النظام المالي. وشملت الإصلاحات في مصر جميع القطاعات الفرعية: القطع الأجنبي، والمصارف، وأسواق رأس المال، والتمويل العقاري، والتأمين. كما تضمنت الإصلاحات استحداث أدوات مالية إسلامية (كالمضاربة والتكافل والصناديق المشتركة الإسلامية) وأدوات مالية غير مصرفية (كالتأجير والتعميل). وتضمنت الخطوات اللاحقة إنشاء جهة تنظيمية واحدة. وتتعلق التحديات المتبقية بأموال المضاربة والتحول من الإشراف القائم على الامتثال إلى الإشراف القائم على إدارة المخاطر. وسعت مصر إلى اجتذاب مهنيين مؤهلين تأهيلاً جيداً للارتقاء بالبيئة التنظيمية والانتقال نحو جهة تنظيمية واحدة مالية غير مصرفية.

٦٥- وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، اضطلعت ماليزيا بإصلاحات تنظيمية شاملة كي تضمن تحويل سوق رأس المال إلى وسيلة فعالة لحشد الأموال وتخصيصها. وبحلول عام ٢٠٠٧، توسعت سوق رأس المال من ٢٠٠ مليار رنغت عام ١٩٩٠ لتبلغ ١,٦ تريليون رنغت عام ٢٠٠٧، بمشاركة أجنبية تناهز ٣٤ في المائة. وانتقل الإطار التنظيمي من نهج توجيهي مفصل إلى نهج تفسيري/قائم على المبادئ. وعمدت ماليزيا إلى تنويع مصادر التمويل عن طريق توسيع منتجات سوق رأس المال وخدماتها، وتطوير سوق السندات (ومن ثم الحدّ من مخاطر النظام)؛ واعتبرت أن للأطر المتينة والتيسيرية أهمية حاسمة في تعزيز ثقة المستثمر (خاصةً فيما يتعلق بإدارة الشركات، ومعايير المحاسبة والشفافية والإفصاح).

٦٦- وبدأ الإصلاح في كينيا عام ١٩٨٩ ببرامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي، التي تضمنت تحرير أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وحسابات رأس المال. وتضمنت الخطوات الإضافية وضع أنظمة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومنح المصرف المركزي الاستقلال الذاتي وإنشاء هيئة لسوق رأس المال تشرف على تطوير سوق للأسهم. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصبح يتعين على المصارف أن تتبادل معلوماتها بشأن القروض المتعثرة. وتضمنت التحديات المتبقية (أ) إتاحة الخدمات المالية بتكلفة أيسر لعامة الجمهور (خاصة في المناطق الريفية)؛ (ب) الابتعاد عن النمط الحالي المتمثل في هيمنة بضع مؤسسات على القطاع؛ (ج) خصخصة المصارف التجارية المملوكة للدولة.

٦٧- وتضمنت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في الأرجنتين إبان التسعينات تحرير التجارة والخدمات، وفتح حساب رأس المال، واعتماد ميثاق جديد للمصرف المركزي، ووضع أنظمة للإشراف المصرفي وإسباغ المعاملة الوطنية على المصارف الأجنبية. وفي أعقاب الأزمة، وُضعت شروط جديدة تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وبتسجيل شركات التأمين. وقد أدّت هذه الخطوات إلى نتائج منها تعزيز التركيز وتفضيل الشركات الوطنية لتأمين الرسملة. وبعد ست سنوات من النمو، تعافى الاقتصاد والنظام المالي والاستثمار، ولكن الوصول إلى الخدمات المالية ما زال يشكل تحدياً.

٦٨- أما خبرات جمهورية إيران الإسلامية في إصلاح القطاع المالي فقد انتقلت من تأميم المصارف التجارية وحظر المصارف الأجنبية (١٩٧٩) إلى الترخيص للمصارف الخاصة (٢٠٠١). وتضمنت الأهداف الأساسية للإصلاح تحسين الإطار التنظيمي وتعزيز المنافسة. وظلت التحديات قائمة في الفترة الانتقالية، حيث بقيت المصارف المملوكة للدولة هي المصدر الرئيسي للإقراض واستمرت هيمنة القطاع العام. وأبلغت أفغانستان عن إصلاحاتها التنظيمية منذ عام ٢٠٠٢، حيث تمثل التحدي الرئيسي في الابتعاد عن القطاع المصرفي غير الرسمي بالكامل. وواجهت الأعمال التجارية الأفغانية غياب قطاع التأمين الكامل تقريباً، الأمر الذي فاقم صعوبة تطوير الأعمال التجارية/الاستثمار. وتضمن الإطار التشريعي/التنظيمي الشامل للاتحاد الروسي: (أ) إسباغ المعاملة الوطنية على المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي، بما في ذلك الاستثمارات التأسيسية؛ (ب) السماح بتملك مصارف روسية؛ (ج) السماح للمصارف بامتلاك شركات تأمين/سمسرة في الأسواق المالية؛ (د) وضع تشريعات تحررية فيما يتعلق بالقطع الأجنبي. وتمثل التحدي في اقتران التشريعات العالية النوعية بأداء ضعيف وتخلف القوانين الجديدة أحياناً عن ركب التطورات الحاصلة في السوق.

٦٩- وأثيرت مسائل أخرى عديدة تتعلق بالإصلاحات التنظيمية، من قبيل: (أ) الأساليب الكفيلة بتطوير سوق الأوراق المالية تطويراً ناجحاً؛ (ب) القطاع غير الرسمي؛ (ج) التدابير اللازمة للحد من دور الدولة؛ (د) أهمية الانتقال من الإشراف القائم على الامتثال إلى الإشراف القائم على إدارة المخاطر. وتضمنت الدروس المستخلصة ما يلي: (أ) من شأن قوى السوق تحقيق منافع، ولكن يتعين استكمال التحرير بجهود لمنع انتقال عدوى الأزمات؛ (ب) تقتضي المعاملات المعقدة المتعلقة بالخدمات المالية الدولية هيئات إشرافية قوية ومؤسسات مالية جيدة؛ (ج) إن القدرة على التكيف والبرغماتية ضروريان في عملية التطوير التنظيمي هذه؛ (د) إن لحسن التوقيت والوتيرة والتسلسل بين التطوير التنظيمي والمؤسسي وتحرير الخدمات المالية أهمية حاسمة.

دال – الأزمات المالية

٧٠- أظهرت تجارب الأزمات المالية أهمية الوتيرة والتسلسل السليمين للإصلاح التنظيمي والتحرير بوصفهما عنصرين محوريين لتحقيق فوائد إنمائية من التحرير، ومنها الأزمات المتركزة في أسواق الديون والأسهم والعدوى المتفشية مؤخراً من البلدان الصناعية. وخلص المشاركون إلى أن الأزمات قد سلطت الضوء على هشاشة الأسواق العالمية وحاجتها إلى تنظيم أكبر وأفضل.

٧١- كما سلطت الأزمات المالية الضوء على مخاطر فشل المؤسسات القانونية/التنظيمية المحلية/الدولية. وفي البلدان النامية التي تشهد أزمات عملة/إخفاقات مصرفية، لوحظ أن التحرير المالي كثيراً ما كان يسبق هذه الأزمات. وبالمثل، واجهت البلدان أزمات مالية جراء التحرير السابق لأوانه لحساب رأس المال. ولئن كان تحرير حساب رأس المال ضرورياً للتنمية الاقتصادية، فإن على البلدان الصغيرة أن تتوخى الحذر لأن الأسواق لا تتفاعل بصورة منطقية دائماً. وفي الآونة الأخيرة، شهدت البلدان الصناعية مشاكل/أزمات أيضاً، كأزمة مصرف "Northern Rock" (المملكة المتحدة) على سبيل المثال.

٧٢- ومن المواضيع التي تكرر طرحها أسباب الأزمات المالية والعبر المستخلصة منها. فصحيح إن أزمتي الإقراض الأخيرتين اللتين شهدهما سوقا الإقراض غير المضمون بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد حدثتا في سوقين من أكثر أسواق العالم تنظيماً، لم تقللا الحاجة إلى التنظيم، وإنما دعا ذلك إلى مزيد من التنظيم الأذكى. ففي عالم يتّسم باختلالات كبرى، واتجاهات مضاربة وتفاوتات هيكلية متعاظمة على الصعيد العالمي، بدت الأزمات المالية أمراً لا مناص منه إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، فإن الاختلافات الهيكلية بين السوق المالية وسوق السلع جعلت القطاع المالي أكثر عرضة للأزمات. فقطاع الخدمات المالية يتعامل بشكل أساسي مع المستقبل المجهول ويفتقر إلى الزيادات المنهجية في الإنتاجية التي تتميز بها قطاعات السلع. ومن ثم فإن مقدمي الخدمات المالية سعوا إلى تحقيق معدلات عوائد أعلى بانتهاج سلوك مفرط في المخاطرة.

٧٣- وقد استُخلصت عبر من الأزمات المالية السابقة، منها ما يتعلق بالدينامية التي يتّسم بها الخطاب السياسي المعني. ففي حين كانت الأزمات في الأسواق الناشئة أميل إلى وصفها بالأزمات وعزوها إلى سوء الإدارة/سوء التصرف في السياق التنظيمي والمؤسسي والسياساتي، فإن مثل هذه الدلالات السلبية بدت غائبة عن الأزمات الحادثة في الأسواق الصناعية.

٧٤- وقد كشفت الأزمة المالية الماليزية اعتماداً مفرطاً على التمويل المصرفي، وتوسعاً ائتمانياً مفرطاً للقطاعات غير القابلة للتداول التجاري، الأمر الذي تجلى في مخاطر الإعسار والمخاطر الائتمانية – ما يقتضي استجابة سريعة. وتضمنت العبر المستخلصة ما يلي: (أ) تفادي وضع القواعد بصورة مخصصة/غير منسقة استجابةً للأزمات؛ (ب) استخدام فترات النمو للاضطلاع بالإصلاحات؛ (ج) رصد المخاطر المحتملة بصورة شاملة ومستمرة. وفي أعقاب الأزمة، اعتمدت ماليزيا نهجاً مبرمجاً لتطوير سوق رأس المال لديها بصورة شاملة.

٧٥- وفي عام ٢٠٠١، ألّمت أزمة مزدوجة (أزمة عملة/أزمة مالية) بالأرجنتين، فأثرت على نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. واستجابة لهذه الأزمة، كدّس المصرف المركزي الاحتياطات الدولية لحماية العملة المحلية

وأنشأ نظاماً للتعويض تغطي بموجبه الدولة جزءاً من الديون المصرفية. وتضمنت آثار الأزمة (أ) فقدان الثقة في قدرة الأرجنتين على خدمة الديون، ما دفع شركات الخدمات المالية الأجنبية إلى مغادرة البلد وحرمان الزبائن من الخدمات وإصابتهم بخيبة أمل (انخفضت حصة المصارف الأجنبية من السوق من ٤٣,٨ في المائة (٢٠٠٠) إلى ٣٠,٤ في المائة (٢٠٠٧)، أي من ٢١ مصرفاً إلى ١٢ مصرفاً)؛ (ب) الآثار الاجتماعية/الاقتصادية. وأثيرت تساؤلات حول أسباب امتناع الكيانات الأجنبية عن تقديم ائتمانات طويلة الأجل إلى الشركات بالقدر الذي فعلته الكيانات المحلية. وفي حين أن الأزمة ألّمت بالجميع بنفس القدر، فإن المصارف الأجنبية استغرقت زمناً أطول للعودة إلى الإقراض واستمرت تمانع في منح قروض طويلة الأجل.

٧٦- وفي تايلند، تحققت تدفقات هامة لرؤوس الأموال جراء التحرير المستقل السريع/السابق لأوانه للنظام المالي المحلي، مقترناً بتحرير حساب رأس المال، ما أدّى في آخر المطاف إلى إفراط في الاستثمار ووضع مالي هش وارتدادات عكسية حادة للتدفقات. وأعقب ذلك فترة إعادة للهيكلة، وتقوية الهياكل الأساسية القانونية/الأنظمة الإشرافية، وزيادة المنافسة ودخول أطراف فاعلة جديدة لتحسين الكفاءة (الخطة الرئيسية للقطاع المالي). واستُخدمت الالتزامات المفروضة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من أجل تعزيز مصداقية الإصلاحات.

٧٧- وتضمنت العبر المستخلصة من هذه الأزمات المالية وسابقاتها ما يلي: (أ) إن قيام قطاع مالي خاص خالٍ من القيود والأنظمة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي ويعرّض بقية الاقتصاد للخطر الفعلي؛ (ب) ثمة حاجة إلى تنظيم أكثر وأفضل على المستويين الوطني والدولي؛ (ج) يتعين على البلدان النامية بناء روابط أقوى بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والمصارف المركزية (باعتبار الأخيرة هي المقرض الأخير). وفي حين يتعين تفادي الإجراءات المتخصصة في الاستجابة للأزمات، فإن المرونة مطلوبة. ومن هنا تجئ أهمية الحفاظ على النطاق الكامل للاستثناءات التحوطية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

هاء - المسائل التنظيمية

٧٨- تضمنت الأدوار الرئيسية لتنظيم الخدمات المالية السيطرة على المخاطر البنيوية، وضمان الاستقرار المالي، وحماية المستثمرين، ومنع الجرائم المالية، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. وقد واجه المنظمون تحديات عدة لدى تصميم الأطر التنظيمية/المؤسسية. وتفاوت النهج الأمثل حسب مرحلة تنمية كل بلد.

٧٩- وحذّر البعض مما أسموه الانهيار التنظيمي، مشيرين إلى تكلفة تنفيذ الأنظمة، وأن الأنظمة المعقدة تؤثر سلباً على دخول المشاريع الأصغر في قطاع الخدمات المالية، وأن على الجهات المنظِّمة أن تتفادى الإجراءات المتسرعة التي تتخذ في أعقاب الأزمات. وشدّد آخرون على أن التنظيم قد يكون مكلفاً ولكنه ضروري أيضاً، وأن التكاليف الإجمالية للتنظيم هي أدنى من تكاليف الأزمات التي يساعد على تلافيها. فالتحرير المالي بدون تنظيم ملائم ضد الصدمات الخارجية قد يترك آثاراً بعيدة المدى، خاصةً للبلدان النامية. وعليه، فإن ثمة حاجة إلى أطر تنظيمية/مؤسسية فعالة/ملائمة. إن سوق الخدمات المالية النشطة والتنظيم الفعال هما وجهان لعملة واحدة.

٨٠- ويمكن أن يستند التنظيم إلى المبادئ أو إلى القواعد. وقد تضمنت فوائد التنظيم القائم على المبادئ (كما في المملكة المتحدة مثلاً) المرونة اللازمة للاستجابة سريعاً إلى التغيرات المستمرة التي تطرأ على السوق المالية. كما أن تركيز هذا النهج على النتائج بدلاً من فرص القواعد كان أكثر تشجيعاً للتطوير والابتكار. وعلاوة على ذلك، فإن القواعد الشاملة والمكتسبة تدعم تنفيذ المبادئ. أما النهج القائم على القواعد (كما في الولايات المتحدة) فقد شملت فوائده قابلية التنبؤ على الصعيد القانوني، وذلك بضمان تقييد حرية التقدير في المسائل التنظيمية بقواعد محددة. وقد اتخذت خطوات بالتوازي تجاه اعتماد نهجٍ قائم على المبادئ. وينبغي أن يجمع الإطار التنظيمي الفعال النهجين معاً.

٨١- إن القضايا الهيكلية (كالقضايا المتعلقة بالاختيار بين جهة منظِّمة واحدة أم جهات متعددة، والأدوات المالية المتكاثرة، والتقارب المتزايد بين مختلف أنشطة الخدمات المالية (كالخدمات المصرفية والتأمينية) والعدد المتزايد للتكتلات التي تقدم خدمات معقدة/ذات صلة) قد أثارت تحديات أمام الطريقة التقليدية لتنظيم الخدمات المالية (تنظيم كل قطاع فرعي على حدة) بأسلوب متسق. فبعض البلدان أنشأت جهة منظِّمة واحدة، حيث تضطلع هذه الجهة بجميع المهام التنظيمية/الإشرافية في القطاع المصرفي، والتأمين، والأوراق المالية، والمنتجات المالية الأخرى. وهو ما توخته مصر مثلاً. ولئن كان هذا النهج فعالاً كرد على التكتلات مثلاً، فإنه يثير تحديات أيضاً، خاصة بسبب تباين الأهداف التي يصبو إليها التنظيم في شتى القطاعات الفرعية. فاضطلاع جهة منظِّمة وحيدة بهذه المهام قد يثير تحديات، خاصة في البلدان النامية التي كثيراً ما تفتقر إلى الموظفين المدربين. ويجدر بالبلدان تقييم الفوائد/التكاليف المرتبطة باختيار جهة منظِّمة واحدة أو عدة جهات.

٨٢- وتمثل تحد أساسي آخر في تشاطر المسؤوليات التنظيمية بين الجهات المنظِّمة والإشرافية في بلد المنشأ والبلد المضيف. وقد أتاحت مبادئ الإشراف على منشآت المصارف الأجنبية التي اعتمدتها لجنة بازل عام ١٩٨٣ (اتفاق بازل المنقح) خيارين أمام البلد المضيف في حال عدم كفاية إشراف بلد المنشأ. فبإمكان البلد المضيف أن يرفض دخول المصارف الأجنبية أو أن يفرض شروطاً معينة على سلوكها. ويتيح المبدأ الأساسي المتمثل في "الإشراف المدعّم" لسلطات البلد المضيف جمع معلومات وفرض تدابير تقييدية، ويشجع على الاتفاق بين البلد المضيف وبلد المنشأ على كيفية التعامل مع المنشآت المقامة عبر الحدود. كما نشرت لجنة بازل توجيهات تتعلق بتشاطر المعلومات بين بلد المنشأ والبلد المضيف من أجل التنفيذ الفعال للمبادئ (٢٠٠٦). وتناول اتفاق بازل الثاني مسألة التعاون بين بلد المنشأ والبلد المضيف، عن طريق وضع مبادئ لحل المنازعات التي قد تنشب بين البلدين. ورغم أن اتفاق بازل الثاني لم يغير المسؤوليات القانونية لجهات الإشراف الوطنية، فإن بعض الدول المضيفة طبقت أحكام الاتفاق على العمليات المحلية للمصارف الأجنبية.

٨٣- وثمة تحد آخر ارتبط بالتفشي المتزايد للتنظيم على المستوى الدولي. ومن شأن التنسيق المبتكر للتنظيم على الصعيدين الدولي والإقليمي أن يساعد على تفادي الانخراط في سباق قصير النظر نحو الهاوية، حيث يسعى كل بلد للتفوق في المنافسة على جيرانه. بيد أن العناصر المحلية تبقى ضرورية وقد طُرحت استفسارات بشأن التوليفة الأمثل من العناصر العالمية والمحلية. وعند النظر إلى المزيج الصحيح من هذه العناصر، فإن الوضع المثالي هو أن تكون المبادئ دولية شريطة تطبيقها محلياً وبأساليب مختلفة. وتمثل مبادئ بازل الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال نقطة بداية مفيدة في هذا الصدد.

٨٤- واحتج البعض بأن التفاوض بشأن معايير الخدمات المالية تمّ بدون مشاركة كافية من البلدان النامية أو المجتمع المدني. وقد واجهت البلدان النامية تحديات خاصة مع المحافل الدولية، لأن رسوم العضوية حالت دون مشاركتها، ما أدّى إلى مواجهتها صعوبات لدى إدخال عناصر عالمية في أطرها الداخلية. وفيما يتعلق باتفاق بازل الثاني، فقد أجريت عملية توعية/تشاور للتشجيع على اعتماده وتنفيذه. وتطرق النقاش إلى ما إذا كان يتعين على البلدان النامية اتباع اتفاق بازل الثاني - الطوعي - أو مبادئ بازل الرئيسية عوضاً عنه. فلجنة بازل لم تشدد إلا على استصواب تنفيذ المبادئ الرئيسية. واقتُرح ألا تستعجل البلدان النامية باعتماد اتفاق بازل الثاني، لأنه يمثل درباً طويلاً من الالتزامات المصممة للبلدان الصناعية. وقد يكون اتفاق بازل الثاني أكثر ملاءمة للبلدان النامية التي تمتلك نُظماً مالية أكثر تقدماً أو العديد من المصارف النشطة على الصعيد الدولي، والتي تفي بشروط المبادئ الرئيسية. وأشار اقتراح آخر إلى الحاجة إلى مواصلة اتفاق بازل الثاني لمراعاة ظروف البلدان النامية.

٨٥- وتناول الاجتماع التحديات التي تثيرها الأركان المختلفة لاتفاق بازل الثاني. ويكمن أحد هذه التحديات في أن تنفيذ الاتفاق يتطلب رأس مال أكبر لبعض المصارف في ولايات قضائية معينة مثلاً (لإدارة مخاطر العمليات وبسبب معايير محاسبة جديدة تعترف بالخسائر) الأمر الذي يزيد من تكلفة عمليات المصرف. وقد تواجه المصارف المملوكة للدولة في البلدان النامية (التي تقاوم الخصخصة) مشاكل في زيادة رأس المال. وثمة تحدٍ آخر يتعلق بالأعداد الكبيرة من المقترضين غير المصنفين، الأمر الذي قد يثير صعوبات في تنفيذ اتفاق بازل الثاني. ومن الناحية العملية، قد تكون هناك مثبطات تحول دون التصنيف بالإضافة إلى التحديات التي واجهت الجهود المبذولة لزيادة تطبيق التصنيفات على المستوى الوطني. ولوحظ أنه وإن كان التقييم التفضيلي لمخاطر التجزئة في إطار القروض الصغيرة قد يتيح للعملاء وصولاً أيسر للائتمان، فإن تاريخ الأزمات يستدعي توخي الحذر (من قبيل المشاكل التي واجهتها جمهورية كوريا فيما يتعلق بالتخلف عن سداد مدفوعات بطاقات الائتمان).

٨٦- وقد نشأت التحديات التي واجهتها البلدان النامية من الحاجة إلى تكييف المعايير الدولية مع الظروف المحلية، والتحول من المعايير الخارجية إلى العمليات التفاعلية. ولتنفيذ هذه العمليات بنجاح، احتاجت الجهات المنظِّمة في البلدان النامية إلى خبرة تقنية. وفيما يتعلق بمبادئ بازل الرئيسية والركن ٢ منها، حققت البلدان النامية درجات متفاوتة من النجاح في التصدي لمسائل شملت استراتيجيات الإشراف الفعال، والافتقار إلى الإشراف المدعّم، والعجز في إدارة المخاطر، والمشاكل في قياس أداء المصارف وعدم كفاية التدابير التصحيحية.

٨٧- واستهدفت الرابطة الدولية لمشرفي التأمين حماية أصحاب بوليصات التأمين وتشجيع أسواق تأمين مستقرة ومنظمة تنظيماً جيداً. واقتضى تحقيق ذلك إقامة هياكل أساسية قانونية ومحاسبية ومالية متطورة، ووضع قواعد محكمة لدخول السوق، ومنح السلطات التنظيمية/الإشرافية المختصة صلاحيات كافية. وبالنظر إلى الطابع العالمي لنشاط التأمين، فقد تعين على الجهات الإشرافية التعاون في وضع معايير الإشراف وتنفيذها، كما تعين التوصل إلى توافق واعتراف متبادل بالأطر التنظيمية. ويقوم الإشراف على التأمين على ثلاثة أركان هي: الشروط المسبقة لتطوير سوق التأمين، والمتطلبات التنظيمية والإجراءات الإشرافية. وتساءل المشاركون عن دور البلدان النامية في أنشطة الرابطة الدولية لمشرفي التأمين. وقد هدفت الرابطة، في خريطة تنفيذ معاييرها (للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩) إلى تعزيز القدرات المؤسسية لدى البلدان النامية (عن طريق حلقات التدريب، والتعلم عن بعد، وتبادل الخبرات

والمهـــارات بين الخبراء من مختلف الولايات القضائية). وتناولت الأعمال المستقبلية المتعلقة بوضع المعايير ما يلي: (أ) معايير يجري العمل على وضعها؛ (ب) معايير تقرر المحافظة عليها؛ (ج) معايير في المرحلة التحضيرية.

٨٨- وتـــناول الاجـــتماع أيضاً مسائل أخرى تتعلق بالتنمية. وركزت أنشطة المساعدة التقنية/بناء القدرات (بواسطة معهد الاستقرار المالي مثلاً) على إدماج المعايير في الأطر المحلية (إدارة الشركات) والحاجة إلى التآزر في العلاقات بين شركات الخدمات المالية والجهات المنظِّمة. وأثيرت تساؤلات بشأن البلدان ذات الهياكل الاتحادية أو التكتلات الإقليمية، حيث يتعين على المورّدين التعامل مع عدة جهات منظِّمة وتنظيمات عبر النظام (كالتجارة في خدمات التأمين بين الولايات في الولايات المتحدة).

٨٩- ولمـــا كانت الحاجة واضحة إلى نُظم تحوطية وتنظيمية ومؤسسية جيدة الأداء، فإن تنفيذ هذه النظم يثير تحديات، لا سيما في البلدان النامية. فهذه البلدان تفتقر إلى الموارد البشرية/الخبرة التقنية اللازمة للوكالات المنظِّمة وللمشاركة في الهيئات الدولية لوضع المعايير. فثمة حاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية/بناء القدرات.

واو - تحرير التجارة في الخدمات المالية عن طريق المفاوضات

١- على الصعيد المتعدد الأطراف

٩٠- يشـــمل الاتفـــاق العـــام بشأن التجارة في الخدمات القطاعات الرئيسية الثلاثة للخدمات المالية، وهي: المصارف، والتأمين، والأوراق المالية. وقد شدّد البعض على أن الاتفاق لا يدعو إلى التحرير من أجل التحرير، بل يدعو إلى التحرير كعنصر من عناصر سياسات الخدمات المالية للبلدان. وشدد هؤلاء على أن الاتفاق لا يتعارض مـــع الســـلطة المنظِّمة (مثلاً فيما يتعلق بالشفافية وقواعد دخول السوق أو الخروج منها، أو أي أنظمة ضرورية لضـــمان حسن أداء سوق الخدمات المالية)، بل إنه قد يحقق فوائد هامة. ولكن آخرين أشاروا إلى أن الالتزامات التي يفرضها الاتفاق تشكل قيوداً على الأنظمة/السياسات، وإلى الإشكالات التي قد تثيرها بعض أحكام الاتفاق العـــام بشأن التجارة في الخدمات والالتزامات بفتح السوق (الأحكام الواردة في "التفاهم" على المنتجات المالية الجديدة مثلاً). ومن هذا المنطلق، طالب البعض في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أو في سياقات إقليمية بإزالة تأثير القيود والحدود على الأطر التنظيمية المحلية، بما في ذلك الأنظمة التحوطية.

٩١- ودرس المشـــاركون الـــتجارب في مجـــال الأزمات المالية وتأثيراتها على الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمـــات وغيرها من الالتزامات. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، اتُخذت تدابير تتصدى لهذه الأزمات دون تغـــيير الالـــتزامات المفروضة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفي تايلند، استُخدمت التزامات الاتفاق العام لتعزيز مصداقية التدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي للأزمة. وبموازاة ذلك، أعربت البلدان النامية عن قلقها إزاء الأثر الواسع للالتزام بهذا "التفاهم" وعدم ملاءمة المحاولات الرامية إلى تضييق الاستثناءات التحوطية.

٩٢- وتناول إعلان هونغ كونغ الوزاري طرائق/قطاعات التغطية والمفاوضات المتعددة الأطراف. ومن الصعب قياس التقدم المحرز بسبب تداخل المفاوضات بشأن دخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وبشأن الزراعة. وقد سلط البعض الضوء على الحاجة إلى اتخاذ قرارات سياسية لبناء الثقة وتعزيز النتائج، خاصةً على صعيد الخدمات المالية، فيما نبّه آخرون إلى عدم الحاجة إلى نص جديد "خاص بالخدمات"، حيث أن إعلان هونغ كونغ الوزاري

والمبادئ التوجيهية للتفاوض في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ينصّان بالفعل على هذه الطرائق. وفي حالة وضع "نص خاص بالخدمات" ينبغي أن يحدد النص تواريخ لتقديم العروض المنقحة، على ألا يتجاوز إعلان هونغ كونغ الوزاري والمبادئ التوجيهية للتفاوض.

٩٣- وشكل قطاع الخدمات المالية أولويةً. وجاء تصنيف التزامات الأعضاء في مجال الخدمات المالية في المفاوضات الموسعة بعد جولة أوروغواي في المرتبة الثانية (بعد السياحة). وعند اختتام المفاوضات الموسعة، كانت الالتزامات قريبة من الممارسات التنظيمية الفعلية. بيد أن بعض البلدان الأعضاء، بما في ذلك البلدان الصناعية، لا تزال تحتفظ بقيود على إقامة الفروع وعدد الداخلين إلى السوق والأسهم الأجنبية مثلاً، مع وجود أنظمة متباينة على المستويات دون الاتحادية في بعض الأحيان. وقد اضطلعت بعض البلدان الآخذة في الانضمام بالتزامات أوسع مدىً في قطاع الخدمات المالية.

٩٤- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، قدّمت ١٠ بلدان أعضاء إلى ٢١ بلداً نامياً عضواً طلباً متعدد الأطراف يتعلق بالخدمات المالية، ودعا إلى (أ) تعزيز الالتزامات المتعلقة بالأسلوبين ١ و٢ من أساليب التوريد لجميع القطاعات الفرعية المذكورة في المرفق؛ (ب) مجموعة دنيا من الالتزامات لكل تفاهم في قطاعات محددة؛ (ج) إزالة قيود معينة تتعلق بأسلوب التوريد ٣؛ (د) إتاحة حرية أوسع للمحول إليهم داخل الشركات/موردي الخدمات التعاقدية؛ (هـ) تعديل الأنظمة المحلية المتعلقة بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

٩٥- وقد استلمت بعض البلدان طلبات واسعة النطاق رغم الالتزامات الواسعة في قطاع الخدمات المالية والأزمات التي حدثت مؤخراً. ومن أجل الحفاظ على مجال للأنظمة الفائقة الأهمية فيما يتعلق بالسياسة العامة، تضمنت مقترحات الجدولة ما يلي: (أ) استخدام نهج القائمة الإيجابية (المرفق) بدلاً من مذكرة التفاهم؛ (ب) تقييد الالتزامات بعناية (مثلاً العلاقة بين أسلوبي التوريد ١ و٢)؛ (ج) اشتراط تقديم تنازلات (للالتزامات المتعلقة بالوضع القائم أيضاً). ولئن كان إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مرناً ومواتياً للتنمية، فمن الواجب تفعيل ذلك من خلال مرونة الأعضاء في مجالي التطبيق والتنفيذ.

٩٦- وجاءت الطلبات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية منسجمة إلى حد كبير مع ما تتّسم به مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتطرق المشاركون إلى التحديات والآثار المرتبطة بعملية الانضمام. وارتبطت إحدى المسائل التي تبدو مركزية في مفاوضات الانضمام بإمكانية فتح فروع مباشرة؛ ومن الحلول التي تكرر طرحها فرض التزامات متدرجة. وفي حالة الاتحاد الروسي، وُضعت سيناريوهات مختلفة تتعلق بالآثار التي قد تترتب على الانضمام. وكان بعض تلك السيناريوهات متفائلاً (كأن يُتوقع تعزيز الرسملة، والشفافية وتوسيع نطاق المنتجات) في حين اتسمت سيناريوهات أخرى بالحياد أو أبدت تخوفاً من حدوث انعكاسات "كارثية" (كأن يؤدي الانضمام إلى الحدّ من استقلالية ودور النظم المالية المحلية وينجم عن مخاطر تتعلق بفقدان قطاعات مربحة من السوق).

٩٧- ومن المواضيع التي تكررت إثارتها الأنظمة التحوطية والاستثناءات التحوطية. وفي حين ينبغي عدم التشجيع على استخدام التدابير التحوطية الحمائية، كان للتنظيم التحوطي دور مسلم به في الحفاظ على استقرار الخدمات. كما أن الحاجة إلى هياكل تنظيمية/إشرافية مستقرة/فعالة جعل الجهات المنظِّمة التنظيمية تتردد في تحرير

الخدمات المالية بالكامل. وتضمنت قوائم الأعضاء العديد من القيود على الوصول إلى السوق متذرعةً بالمتطلبات التنظيمية أو التحوطية، رغم البند المتعلق بالاستثناء التحوطي. وقد مثّل بند الاستثناء التحوطي توازناً دقيقاً، حيث يمكن تفسيره على نطاق واسع أو ضيق.

٩٨- وتطرق الاجتماع إلى العلاقة بين الاستثناء التحوطي والضوابط التي يمكن فرضها في المستقبل على التنظيم المحلي والمتفاوض عليه في إطار ولاية الفقرة ٤ من المادة السادسة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. فإجراء اختبار الضرورة وفرض قيود على التنظيم المحلي قد يحد من السيادة الوطنية. ووفقاً للبعض، فإن بند الاستثناء التحوطي يشكل استثناء (يعادل المادة الرابعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات) يعلو على أي حكم آخر من أحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بما في ذلك أي ضوابط مستقبلية على التنظيم المحلي. ولكن لا يزال يتعين تحديد الطابع القانوني للضوابط المستقبلية، ويقتضي الحذر من التجارب الإقليمية للبلدان الصناعية في مجال تضييق نطاق الاستثناء التحوطي. فأزمة العملة التايلندية "البات" (التي تسلط الضوء على عدم كفاية آليات السوق التي اقتضت فرض قيود مؤقتة على العملة) تدلّ على أن الاعتماد على الاستثناءات التحوطية قد يكون له تأثير حاسم.

٩٩- وتطرق النقاش إلى القضايا المتعلقة بتحرير حساب رأس المال. فالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يتضمن أحكاماً تتعلق بتلك المدفوعات والتحويلات الرأسمالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات (كما في حالة التزامات الوصول إلى الأسواق في أسلوبي التوريد ١ و٣). وتهدف المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إلى ضمان عدم التفريط بالالتزامات عندما تصبح تحويلات رؤوس الأموال ضرورية. وثمة حاجة إلى فهم نطاق الحاشية ٨ من الاتفاق العام المتعلقة بتحويلات رؤوس الأموال. وتواجه البلدان الآخذة في الانضمام بشكل خاص مسألة ما إذا كانت الحاشية ٨ والمادة الحادية عشرة تقتضيان تحرير معاملات الحساب الجاري. وقد احتفظت عدة بلدان آخذة في الانضمام بقيود على حركة القطع الأجنبي.

١٠٠- واستمر عدم الفهم فيما يتعلق بانعكاسات التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على التجارة والتنمية، بما في ذلك الاستثمار (مثلاً، هل عززت هذه الالتزامات المصداقية، أو غيرت هياكل السوق أو أثرت على قطاعات أخرى فعلياً). كما ظلت هناك أسئلة تتعلق بالتفاصيل الفنية لقواعد التجارة التي تنطبق على الخدمات المالية (مثلاً الروابط بين الأساليب، والضوابط المستقبلية، والاستثناء التحوطي، والالتزامات، وتحرير حساب رأس المال).

١٠١- وشدد العديد من البلدان النامية على الحاجة إلى تحديد الالتزامات بعناية، خاصةً بالنظر إلى أهمية التنظيم، وهو ما دلّت عليه الأزمات المالية التي حدثت مؤخراً. فالحذر واجب في عدم تضييق الاستثناءات التحوطية أو توسيع الأحكام المتعلقة بدخول منتجات مالية جديدة دونما داعٍ. كما أن تحسين التنسيق بين الجهات المنظِّمة والمفاوضين التجاريين (بما يشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة) من شأنه ضمان التزامات مستنيرة/منسجمة. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حاجة لضمان تدرجٍ موات للتنمية بين التحرير المستقل والالتزامات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات/اتفاقات التجارة الإقليمية.

١٠٢- كما تعين الاهتمام بالقضايا المتعلقة بأسلوب التوريد ٤، وهي قضايا ذات أهمية قصوى للبلدان النامية. وبالنسبة للخدمات المالية، تضمن "التفاهم" أحكاماً تتعلق بأنواع معينة من الحركة المؤقتة، لا سيما حركة كبار الموظفين الإداريين والأخصائيين.

٢- على الصعيد الإقليمي

١٠٣- تضمنت النهج الإقليمية تحرير الخدمات المالية والآليات التعاونية. فالتعاون النقدي والمالي على الصعيد الإقليمي استكمل تعزيز التكامل التجاري الإقليمي. ومالت اتفاقات التجارة الحرة إلى الأخذ بعناصر زائدة على الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، حيث تضمنت المزيد من التحرير والالتزامات التنظيمية (من قبيل اختبار الضرورة للاستثناءات التحوطية)، واقتضت أحياناً تحرير حركات رأس المال. ولجميع هذه الاعتبارات صلة مباشرة بتنظيم الخدمات المالية.

١٠٤- وتفاوتت الفصول المتعلقة بالخدمات المالية في اتفاقات التجارة الحرة حسب ما إذا كان اتفاق التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب أم بين الجنوب والجنوب. فاتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب نادراً ما تضمنت التزامات جوهرية في قطاع الخدمات المالية. أما اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب فمالت إلى أن تضم التزامات بعيدة المدى في قطاع الخدمات المالية، خاصةً عندما تتضمن شركاء تجاريين أساسيين. ومالت المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية إلى اتباع نمطين نموذجيين: فالبلدان الأقل ثقة في تقديم الالتزامات آثرت نهج القائمة الإيجابية (الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات)، فيما اختارت البلدان الأخرى نهج القائمة السلبية (اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية). واكتست الالتزامات الجديدة بالتحرير أهمية النسبة لبعض البلدان (إذ تزيل القيود القائمة بصورة فعالة)، في حين قد تستخدم بلدان أخرى اتفاقات التجارة الحرة لتقييد التحرير من طرف واحد أو تقديم التزامات أقل من الوضع القائم.

١٠٥- وفي أمريكا اللاتينية، كانت المكسيك (اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) رائدة في مجال الخدمات المالية، تلتها شيلي وفي الآونة الأخيرة اتفاقات التجارة الحرة التي تضم بلداناً في أمريكا الوسطى وجماعة دول الأنديز. وناقشت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مسألة ما إذا كان ينبغي جعل الالتزامات المتعلقة بالخدمات المالية أكثر انفتاحاً من تلك المفروضة في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث هدفت خريطة تكامل الخدمات المالية إلى تعزيز العون الذاتي وآليات الدعم على الصعيد الإقليمي. وعرضت أفريقيا عدة مبادرات (ليست قابلة للتنفيذ دوماً) بهدف تكامل الأسواق المالية على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، حدد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قطاع الخدمات المالية ضمن القطاعات ذات الأولوية. وأصبح تكامل الهياكل المالية الوطنية هدفاً صريحاً للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتكررت إشارة المشاركين إلى مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية، التي شهدت دفعاً لمزيد من الالتزامات والتحرير في مجال الخدمات، وإن كانت أقل البلدان نمواً غير مطالبة بتقديم التزامات في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

١٠٦- ولا يزال التقدم في قطاع الخدمات المالية غائباً في الاتحادات الجمركية (كجماعة دول الأنديز، والأسواق المشتركة لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)؛ ومالت الأسواق المشتركة إلى أن تكون لها ولايات أوسع من الخدمات المالية. وكثيراً ما توخي الحذر عند التحرك نحو سوق موحدة (الجماعة الكاريبية) مع التشديد على التعاون، بدون تحرير في بعض الأحيان.

١٠٧- وطُرح تساؤل حول ما إذا كان فتح السوق في اتفاقات التجارة الحرة يجتذب المستثمرين الأجانب. واقتُرح النظر إلى ما بعد التحرير وتناول قضايا مثل هياكل السوق وخصائصها، والأطر القانونية والمؤسسات. واعتُبر التعاون الإقليمي هاماً في ميدان بناء المؤسسات للهياكل الإشرافية والتنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالخدمات المالية.

١٠٨- ومن شأن التكامل المالي الإقليمي أن يأتي بأطراف فاعلة إقليمية قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. كما أن من شأن اتفاقات التجارة الإقليمية التي تضم بلداناً نامية مجاورة صغيرة أن تساعد على تعزيز جاذبية الأسواق الصغيرة بالنسبة للشركات الأجنبية. ويمكن للتعاون الإقليمي في المسائل التنظيمية/المؤسسية أن يساعد في معالجة القيود التي تواجه قدرات البلدان النامية. كما يمكن للنهج الإقليمية، خاصةً بين الجنوب والجنوب، أن تراعي الظروف المحلية والملكية الفعلية، الأمر الذي يساعد على التوفيق بين مختلف الاحتياجات والأهداف الوطنية، فضلاً عن الفرص والقيود الدولية. وثمة حاجة إلى ضمان التزامن المواتي للتنمية بين التحرير الإقليمي على صعيدي الجنوب والجنوب والشمال والجنوب، والترابط بين النهج المتعددة الأطراف والإقليمية.

زاي - عمل الأونكتاد

١٠٩- ناقش الاجتماع تحديات عديدة - بإيجابياتها وسلبياتها - فيما يتعلق بتحرير الخدمات المالية، والمفاوضات ذات الصلة المتعلقة بالخدمات المالية في اتفاقات التجارة. وتطرقت الأسئلة إلى مسائل متعددة، وطُرحت اقتراحات عديدة على الأونكتاد لمواصلة وتوطيد عمله المتعلق بالخدمات المالية في عدة مجالات. فينبغي على الأونكتاد، بغية المساهمة في ضمان استمرارية النظام المالي واستقراره، أن يضطلع على سبيل المثال بما يلي:

(أ) المساهمة في تقوية قطاعات الخدمات المالية وقدرات التوريد في البلدان النامية، بوسائل تشمل تحديد أطر السياسة العامة لتعزيز قدرات التوريد وتحقيق إمكانات التصدير (كالمصارف الإسلامية والتمويل بالغ الصغر والإسناد إلى جهات خارجية)؛

(ب) مساعدة البلدان النامية على إجراء استعراضات للسياسة العامة في قطاعات الخدمات المالية وتعزيز قدراتها التحليلية، بما في ذلك عن طريق عمليات التقييم (التنظيمي والاقتصادي والاجتماعي مثلاً) لتحرير التجارة في الخدمات المالية؛

(ج) دعم البلدان النامية في مجال بناء القدرات وتطوير الأطر التنظيمية ووضع المعايير على الصعيد الدولي، من أجل تهيئة قطاعات الخدمات المالية المحلية للتحديات الناجمة عن التحرير، وضمان تحقيق مكاسب إنمائية من التحرير؛

(د) مساعدة البلدان النامية على حصد مكاسب من النظام التجاري الدولي ومفاوضات التجارة الدولية، بوسائل تشمل تعزيز التفاهم المشترك والتوعية بآثار قواعد التجارة الدولية التي تشمل الخدمات المالية، والتحديات المترتبة عليها على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وعن طريق توفير المساعدة التقنية/بناء القدرات (حسب حركة الطلب، وحسب الاحتياجات وبصورة متواصلة) للبلدان النامية، خاصةً أقل البلدان نمواً والاقتصادات الهشة المشاركة في التجارة أو في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

(هـ) دعم البلدان النامية في تسخير الهيكلة الإقليمية لصالح التنمية، وذلك بمساعدتها على التحرير والتعاون المتصلين بالخدمات المالية (كالدعم التنظيمي وبناء المؤسسات) في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية والأطر الإقليمية التي تتناول هذه المسائل بصورة شاملة.

ثالثاً – المسائل التنظيمية

ألف – عقد اجتماع الخبراء

١١٠- عُقد اجتماع الخبراء المعني بآثار الخدمات المالية وعمليات بورصات السلع الأساسية على التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ٣ و٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

باء – انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

١١١- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، أعضاء مكتبه التالية أسماؤهم:

الرئيس: سعادة السفير السيد كوابينا باه – دودو

(غانا) (حل محله السفير يونوف فريديريك آغا (نيجيريا) في الجزء الثاني من الاجتماع)

نائب الرئيس – المقرر: السيد باتريك كاتانيا (الولايات المتحدة)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١١٢- وفي الجلسة نفسها، أقر اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المُعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.33/1. وكان جدول أعمال الاجتماع كالتالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على عمليات بورصات السلع الأساسية

٤- الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على الخدمات المالية

٥- اعتماد تقرير الاجتماع

دال - الوثائق

١١٣- للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، عُرض على اجتماع الخبراء مذكرة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "الدور الإنمائي لبورصات السلع الأساسية" (TD/B/COM.1/EM.33/2).

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع
(البند ٥ من جدول الأعمال)

١١٤- وفي الجلسة الختامية، أَذِن اجتماع الخبراء للمقرر بإعداد التقرير الختامي للاجتماع تحت إشراف الرئيس.

مرفق
الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أفغانستان
إكوادور
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
البرازيل
بربادوس
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
البوسنة والهرسك
بولندا
بيلاروس
تايلند
تركيا
الجزائر
جزر البهاما
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تترانيا
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سري لانكا
السلفادور
سوازيلند
السودان
سويسرا
صربيا
الصين
العراق
عمان
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غينيا
فنـــزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
الكاميرون
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
موريشيوس
نيبال
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.1/EM.33/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الأفريقي
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٣- ومثلت في الاجتماع وكالتا الأمم المتحدة التاليتان:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
البنك الدولي

٥- وحضرت الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة:
الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة
رابطة المعونة المسيحية
شبكة العالم الثالث
مجلس الكنائس العالمي

٦- وحضر الاجتماع أعضاء الأفرقة التالية أسماؤهم:

Mr. Alexis Aning, Executive Director, Commodities Clearing House, Ghana

Ms. Ann Berg, Independent Consultant, United States

Ms. Eleni Gabre-Madhin, Programme Leader, IFPRI/Ethiopian Commodity Exchange (ECEX), Ethiopia

Mr. Ian Goggin, CEO, Agricultural Commodity Exchange for Africa (ACE), Malawi

Mr. Rod Gravelet-Blondin, Head, Agricultural Products Division, JSE/SAFEX Ltd, South Africa

Mr. Lamon Rutten, Joint Managing Director, Multi Commodity Exchange (MCX) of India

Mr. Alexander Belozertsev, Project Manager, the Canada-Ukraine Grain Project, Russian Federation/Ukraine

Ms. Andrea Corcoran, Managing Director – Promontory Financial Group, United States

Mr. B.C. Khatua, Chairman, Forward Markets Commission (FMC), India

Mr. John Mathias, Director, Financial Futures and Options, Merrill Lynch, United Kingdom

Mr. Diarmuid O'Hegarty, Executive Director: Regulation and Compliance, London Metal Exchange (LME), United Kingdom

Ms. Karen Wuertz, Senior Vice President – Strategic Planning and Communications, National Futures Association, United States

Mr. Anthony Adendorff, CEO, Pan-African Commodities Platform (PACP), Botswana

Ms. Julie Dana, Technical Specialist, World Bank Commodity Risk Management Group, United States

Mr. Kevin Potter, CEO, Sandbox Comdaq, South Africa

– – – – –